# آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية
# (دراسة تاريخيه)

# Mechanisms Of economic integration between Arab countries
# (A Historical Study)

م.م. جاسم محمد عبد

Jassim Muhammad Abd

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

**الملخص:**

تناول هذا البحث آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وقد شهدت المنطقة العربية تغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية، وكان من أبرز هذه التغيرات تلك الناتجة عن الاتجاهات الحديثة نحو التكامل الاقتصادي، حتى أصبح التكامل الاقتصادي هدف تسعى إلى تحقيقه الدول العربية، لكونه الوسيلة الوحيدة التي تعمل على تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة كليا أو جزئيا ضمن هذا التكتل، وبالتالي خدمة الأهداف المشتركة المرسومة بصورة موحدة من طرف دول التكامل.

ويهدف البحث إعطاء صورة عامة عن الجهود والآليات التي بذلتها الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي، هذا إلى جانب الوقوف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق نتائج ملموسة تتفق مع طموح العمل العربي المشترك، وأخيرا طرح الحلول والوسائل التي من شأنها إرساء الأسس الصحيحة لمواجهة هذه العقبات، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أرض الواقع بالشكل الذي تجد معه الدول العربية مكانا متميزا لها في ظل وجود التكتلات العالمية المختلفة.

**الكلمات المفتاحية :** آليات، التكامل، الاقتصادي، الدول العربية

**Abstract**

Of the mechanisms of economic integration between Arab countries in the second half of the twentieth century. The Arab region has witnessed radical changes in its economic and political structures. The most prominent of these changes are those resulting from modern trends towards economic integration, so that economic integration has become the goal of the various economic sectors, whether completely or partially, within this bloc, and thus serves the common goals drawn in a way that Arab countries seek to achieve, as it is the only means that works to coordinate the elements unified by the integration countries.

The research aims to give a general picture of the efforts and mechanisms made by Arab countries in the field of economic integration, in addition to identifying the most important obstacles that prevented the achievement of tangible results consistent with the ambition of joint Arab action in the second half of the twentieth century, and finally proposing

solutions and means that would establish the correct foundations to confront these obstacles, and achieve Arab economic integration on the ground in a way that Arab countries find a distinguished place for them in light of the presence of various global blocs.

**Keywords**: mechanisms, economic integration, Arab countries

**المقدمة**

لقد سعت الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بمواجهة جملة من العوائق المختلفة، التي وقفت حائلا دون تحويل هذا التكامل من مرحلة الأهداف النظرية إلى التطبيق العملي له في واقع الحياة، وهو ما يستدعي بلا شك البحث العاجل عن الحلول المباشرة والوسائل والآليات لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهم المعوقات وآليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ولكن بعد أن نتعرف أولا على التكامل الاقتصادي بشكل عام والجهود العربية المبذولة في هذا السياق، وذلك من خلال المحاور التالية:

وفي ضوء ما سبق، سنعرض في هذه الدراسة آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

ويندرج تحت التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية: هل اختلفت آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؟ و تهدف الدراسة إلى اليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من منظور تاريخي من خلال تتبع تطور هذا التكامل مر على عقود مركزة على الاتفاقات والمبادرات التي تتم بين الدول في مختلف المراحل وتسعى الدراسة الى تحقيق اهداف منها:

- فهم اليات التكامل الاقتصادي التي تم اتباعها بين دول عربية.
- استكشاف التحديات والعوائق التي واجهت وتواجه عمليات التكامل الاقتصادي.
- تحليل تأثير التكامل الاقتصادي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية.
- تقديم رؤيا شاملة حول مدى نجاح التكامل الاقتصادي العربي على مدار الزمن.

وقد اعتمد البحث على عدة مناهج

١- المنهج التاريخي لاستعراض المراحل السياسية والاقتصادية التي مرت بدولة جيبوتي بعد حصولها على السيادة والاستقلال.

٢- المنهج الاستقرائي لوصف الواقع السياسي والاقتصادي في الدول العربية و الحالة التي عليها في ضوء المعلومات المتاحة، ومعرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية وتطورها في الدول العربية .

وتركز الدراسة على آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

اما ماتوصلت اليه الدراسة التطور التأريخي للتكامل الاقتصادي شهدت عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية العديد من المحطات الهامة بدأً من تأسيس جامعة الدول العربية في ١٩٤٥م مروراً بأتفاقيات وحدة الاقتصاد العربي بالخمسينات والستينات وصولا الى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥م.

**خطة الدراسة:**

تتضمن الدراسة مبحثين ومطالب خاصة لكل مبحث وخاتمة التي بينت ابرز النتائج والتوصيات:

## المبحث الأول

## مفاهيم التكامل الاقتصادي ومراحله

### أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي

من بين أبرز الظواهر والأحداث الاقتصادية الدولية التي فرضت وجودها على سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تجمعت في تكتل واحد متأثرة بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة للدول المتكتلة إلا أنها تنطوي تحت لواء واحد يتمثل باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية المتعدد الأطراف.

**المعنى اللغوي للتكامل:**

يأتي من الجذر كمل الذي يعني التمام او الاكمال في "التكامل" يشير الى عملية الجمع او التوحيد بين اجزا مختلفة بتشكيل شيء كامل او بتكوين كامل او متكامل(١).

اما معنى التكامل في الاصطلاح يعبر عن عملية التعاون والتنسيق بين عدة اطراف او عناصر بهدف تحقيق كفاءة اعلى او اتمام غاية معينة من خلال دمج هذه العناصر مع بعضها.

**والتكامل في علم الاقتصاد:**

إن بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي على الساحة الاقتصادية أدى ذلك إلى تحفيز الاقتصاديين على إطلاق تسمية هذا العصر، بعصر التكتلات أو التجمعات الاقتصادية، فما إنشاء السوق الأوربية المشتركة في أوربا الغربية، ومنطقة التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، إلا دليل على بروز هذه التكتلات . من هنا نشأت الحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية في الدول العربية منطلقة من بروز مفهوم هو التكامل الاقتصادي العربي وان تاريخ هذا التكامل يرجع إلى ويمكن القول أن التكامل يعنى قيام مجموعة من الدول بالتجمع في كيان واحد سواء أكان اقتصاديا أو سياسياً لتحقيق مصالح مشتركة وما يعنينا في هذا المقام إنما هو التجمع الاقتصادي الذي تحكمه المنافع المتبادلة فيما بينها وعادة ما يكون هذا التجمع ذا صيغة قانونية(٢).

---

(١) المعجم اللغوي الوجيز – حرف الميم – ص٥٤١ – الهيئة العامة للمطابع الأميرية –القاهرة–١٩٨٩م

(٢) محمد لبيب أشقر، تعريف التعاون والتكامل الوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها – مركز دراسات الوحدة العربية – الجزء الأول، بيروت أيار مايو سنة١٩٨٦م ــ ص٨٢

ومنذ تأسست الجامعة في آذار عام١٩٤٥م، أدى ذلك إلى خلق أجهزة اقتصادية ليعاد صياغتها في شكل مشروعات واتفاقيات وسياسات وإجراءات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها. ففي عام١٩٥٣م، صيغت اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري عن طريق تخفيف الرسوم الجمركية على السلع العربية مع إتباع مبدأ التفضيلة بالنسبة لمنح إجازات الاستيراد والتصدير وكان هذا شكل التكامل الاقتصادي، وفي علم ١٩٥٧م، انطلقت محاولات أخرى لقيام التكامل الاقتصادي منطلقه من إزالة العقبات القانونية والإدارية لانتقال السلع وعناصر الإنتاج من اجل تحقيق انسياب تلقائي في عملية التبادل وقد شهد عام ١٩٦٤م، تضاعف العمل الجماعي بدخول اتفاقية الوحدة الاقتصادية.التي ضمت (١٥) دولة عربية والتي تم تأسيس هيكل اقتصادي موحد أطلق عليه( السوق العربية المشتركة). وفي عام١٩٨٠م، اتفقت القيادات العربية على ميثاق العمل الاقتصادي القومي ورغم أنه بني على عدة أسس ومبادئ لتدعم العمل العربي المشترك.

ومن هنا فان التكامل الاقتصادي العربي يفرض نفسه ليس فقط لأنه الحل الذي يتفق مع المبادئ الاقتصادية السليمة، ولكن كذلك لأنه الحل الوحيد الذي يمكن عن طريقه مواجهة المخاطر المصيرية للأمة العربية وبروز دورها الفاعل على الصعيد الدولي خاصة في مجال تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي من شأنه إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية بما يؤمن شروطاً عادلة لتحقيق التنمية التوازنية للبلدان النامية عموماً ومن بينها الدول[١].

فالتكامل لغة مترجمة إلى كلمة integrationاللاتينية الأصل وهي تعني تجمع الأشياء لتؤلف شكلاً واحد، أما التكامل فهو كواقع يعني الحالة التي لا يبقى فيها تمييز بين الدول الداخلة في التكامل[٢].

ويعرف التكامل الاقتصادي على انه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أساس الغرض منه تقليل التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية وتكنيك النشاط الاقتصادي لهذه الدول، أو هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها دولتين لتحقيق القيود المعرقلة لتبادل

---

(١) فالح حسن علوان الجبوري، المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٣م، ص٤٣

(2) Bela blassa , the theory of Economic integration , Richard , D.lrwin . Homewood ,1961, p.1

المنتجات فيما بين دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها كالفوائد أو الرسوم الجمركية وان تتفق على أن تعطي بعضها البعض اعتبارات جمركية متبادلة(١).

ويعرف التكامل بأنه اتفاق مجموعة من البلدان المتقاربة في المعالم الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات(٢).

أما بالنسبة للفكر الرأسمالي فقد عرف التكامل الاقتصادي على انه عملية خلق هيكل اقتصادي دولي عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة أمام التجارة الحرة مع الأخذ بجميع صور التعامل. بينما يرى الفكر الاشتراكي إن التكامل الاقتصادي يتم بالاستناد إلى خطط مشتركة تهدف إلى إحلال مستوياتها الاقتصادية في تطوير اقتصادياتها على أسس حديثة في الكفاءة العالية وإقامة روابط مثبتة وثابتة بين الفروع الأساسية في الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والى توسيع وتعزيز السوق الدولية لتلك الأقطار وذلك من اجل تحسين العلاقات السلعية(٣).

إن التكامل يعبر عن عملية إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية بعضها مع بعض مقابل إنهاء تبعيتها وارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي .وقيام المجتمع العربي الموحد، باعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريقة المثلى للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٤).

---

(١) مصطفى العبدالله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، ص٢ www.rezgar.com/m.asp

(٢) عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٠ م، ص٣٨٢

(٣) منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، بغداد، داالحرية للطباعة والنشر، ١٩٩١م، ص٣٣

(٤) فالح حسن علوان الجبوري، مصدر سابق، ص٤١

ويرى بعض الاقتصاديين إن هناك نموذج عام للتكامل الاقتصادي يتخذ التدرج التالي: [١]

١-منطقة التجارة الحرة free trade area والتي تم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين البلدان داخل التكامل إلا أن كلاً منها تحتفظ بتعريفاتها تجاه البلدان الأخرى غير الأعضاء في التكامل.

٢-الاتحاد الجمركي custamunion ويتضمن هذا التكامل قيام البلدان الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع فضلاً عن توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وهذا الشكل يسمح طبقاً لهذا النموذج بالتقدم خطوه إلى الإمام بالاتجاه التكامل.

٣-السوق المشترك common market يتعدى هذا التكتل إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وتحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق فينقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.

٤-الاتحاد الاقتصادي Economic union وفي هذه المرحلة من التكامل تتجمع خصائص السوق المشترك نفسها وتزداد عليها في أنها تقوم على تنسيق سياسات اقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف وهذا يتضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية.

٥-التكامل الاقتصادي الكلي total Economic integration هذا التكامل من أعلى درجات التكامل على الإطلاق حيث تم إذابة الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساتها المختلفة على أن يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء لكن يجب ألا يغفل على الأذهان إن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

٦-وعادة ما تتم التفرقة بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي والأخير يعني تسهيل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية أي أنه يتضمن العمليات التي تتم بين

---

(١) رضا صاحب أبو حمد، حميد جبار، ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، التحديات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ع، ١ت، ٢٠٠٤، ١ص.١٥

دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين لتحقيق هدف مشترك ولفترة محدودة وعلى أساس المعاملة بالمثل مع احتفاظ هذه الوحدات بخصائصها المميزة في حين التكامل إزالة العقبات والعوائق ليصبح اقتصاده ومجال نشاطاته كتلة واحدة.

ويتجاوز الفرق بين التكامل والتعاون ما ذكر أعلاه فالتعاون شكل قديم من أشكال العلاقات الاقتصادية في حين أن التكامل شكل وليد النصف الثاني من القرن العشرين ويعتبر عملية تنسيق مستمرة ومتصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية كما أنه يعني تخفيف الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية وإزالة مظاهر التميز القائمة فيما بينها وتكوين وحده اقتصاديه جديدة.

أما الاندماج الاقتصادي فهو أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه المراحل السابقة للتكامل الاقتصادي، توحيد السياسات الاقتصادية كافه وإقامة سلطه إقليميه عليا وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي، توافق كل دوله عضو على تعليق سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة العليا.

**تعريف الفقهاء للتكامل:**

يشير الفقيه (فيصل لاخيوا FAycal LAHOYIOA)[1] إلى حداثة وتباين مفاهيم تلك النظرية وقد أوضح ماخلوب Machlup من أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي لإشارة إلى مجتمعات Combinationsالمشروعات الصناعية المتكاملة وان مفهوم التكامل الاقتصادي بين دول مستقلة قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع جاكوب، فينر J.VINER الذي وضع أسس الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.

فإذا امتد إلى جميع القطاعات وشمل مختلف أوجه النشاط فيها بما في ذلك الإنتاج والتبادل والتوزيع على نحو ما هو حادث في اقتصاد قطري معين فإنه

(1) Faycal Lakhova " Past and Presedent of Arab Economic Integrtion Analysis and Evolution of the Instititions the Achievement and the Shortcomonys Apaper priesental to Cairo Egypt : June 4- 6- 1993 P.7

يحـــول إلى وحدة اقتصادية شاملة.

كـــذلك قـــد ينصـــب التكامـــل الإقليمي علـــى بعـــض الجوانـــب السياســـية[١] وصـــولا إلـــى إقامـــة وحـــدة سياســـية بـــين دول الإقلـــيم وهـــو مـــا يعنـــى تحولهـــا إلـــى إتحـــاد فيدرالي أو كونفـــدرالى أو دولـــة واحـــدة، وفـــى هـــذه الحالـــة يغطـــى التكامـــل مختلـــف أوجـــه الحيـــاة الإنســـانية ومـــن ثـــم تكـــون بصـــدد تكامـــل تـــام شـــامل Complete Integratio وتسعى جميع الدول إلى الدخول في هذا التكامـــل لمـــا يترتب عليه من تحسين في أداء الاقتصاديات المشاركة والتي تشمل الآتي:

- رفع كفاءة Efficieney تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول.
- تحقيق الرفاهية Welfareالتي تعود ثمارها على جميع مواطنيها.
- تفـــادى الصـــراعات المســـلحة التـــي تنشـــأ عـــن محـــاولات

اســـتلاب مـــوارد الـــدول الأخرى وسعيها إلى تعظيم رفاهية مواطنيها، ومن ثم يمكـــن إشاعة السلام، لـــذا فـــإن النظريـــات التي عنيـــت بدراســـة التكامـــل الاقتصـــادي وانطلقـــت مـــن احـــد تحريـــر التجـــارة علـــى المســـتوى العـــالمي، ومنهـــا مـــا انطلـــق مـــن أســـاس سياسي، خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بهـــدف تحقيـــق الســـلام، واعتبـــر التكامـــل الاقتصادي خطـــوة علـــى الطريـــق مـــن جانـــب أخر فـــإن الآونـــة الأخيـــرة شـــهدت نمـــواً في ظـــاهرة الإقليمية التي تعرف بعصر العولمة[٢].

فضـــلاً عـــن التمييـــز بـــين التكامـــل النقدي MONENARY UNIONوهـــو المستوى الأعلى الذي وصل إليه الاتحاد الأوربي[٣].

**ثانيا: مسارات التكامل الاقتصادي العربي**

لقد حفل سجل الدول العربية بالعديد من صيغ التعاون والتكامـــل وخاصـــة فـــي المجـــال الاقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية وذلك لكونها أول تنظيم قوي فـــي

---

(1) Thierry de Galard, les Nouvelles regles uniformes de la chamber de commerce international relatives aux garanties sur demande 1992 RDAI, No6, 1993 p. 759.

(٢) محمـــد محمـــود الإمـــام – التكامـــل الاقتصادي العربي بـــين النظريـــة والتطبيـــق – معهـــد البحـــوث والدراســـات العربية – جامعة الدول العربية –دار المعارف، ٢٠٠٠، ص١٤

(3) Bela Balassa. The Theory of Economic Integration Gruin Slries In Economics Henroweed Richart. Junin. ,1961

تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي التي نراها مهمة.وعلى درب التكامل الاقتصادي في مختلف مجالات العمل العربي المشترك صدرت عدة اتفاقيات وقرارات وجاءت قمة عمان في نوفمبر١٩٨٠م، لتتوج العمل العربي المشترك وتدفعه للأمام من خلال أربعة وثائق هامة هي: (١)

١-وثيقة إستراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها وآلياتها.

٢-ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي.

٣-عقد التنمية العربية المشتركة

٤-الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار.

كما صدرت بعد ذلك في فبراير١٩٨١م، وثيقة هامة هي اتفاقية تيسير وتطوير التبادل التجاري العربي مطورة في ذلك الاتفاقية الصادرة في عام١٩٦٥م وهى أول اتفاقية تربط بين الجانب التجاري والجانب الإنتاجي والخدمي والتمويلي في إطار التنمية العربية المشتركة.

١-**معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي:** عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠م، بين دول الجامعة العربية(٢)، ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي(٣).

٢- **مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:** اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخذت قرارها بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٢م، بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة.

---

(١) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – تونس١٩٨٥م، ص١١٣-١١٤

(٢) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو١٩٨٦م ص٧٧٩.

(٣) الشاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، عمان، . مايو١٩٩٦م، ص١١

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان ١٩٥٧من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في يونيه/ جوان١٩٦٢م، العراق وسوريا في١٩٦٢/١٢/٩م. اليمن في١٩٦٣/٢/٧م، ودخل المشروع حيز التنفيذ في١٩٦٤/٤/٣م[١]، تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام١٩٦٤م واتجهت إلى طريق آخر هو سوق المشتركة.

**٣-السوق العربية المشتركة:** عقد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية اتفاقية عقدت في١٣أغسطس/أوت١٩٦٤م، [٢]. تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات، وأطلق على تلك الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، انضمت إليها أربع دول في عام١٩٦٥م، وهي مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتي عشر سنة انضمت ثلاث دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى١٩٨٠م، حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية[٣].

كما أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام١٩٩٨م، قراراً بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة، بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات، بدءًا من عام١٩٩٩م، ولكن لم تنجح

---

(1) Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, "**zone arabe de libre échange**", mai 2003, http://www.medea.be/index.html. (le 25/01/2005)

(٢) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط، 2مكتبة مدبولي، القاهرة،، ٢٠٠٤ ص٩٣.

(٣) المرسي السيد حجازي، "تقويم السوق العربية المشتركة"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٣٤ -٣٥، السنة الثالثة عشر، صيف٢٠٠٥م، ص٩

هذه المحاولة أيضا.

٤-**اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:** تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة١٩٨١م، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية. ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في عام١٩٨٢م، وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة، والتي تنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية. ورغم الإجماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذهما.

٥-**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يونيو/جوان عام١٩٩٦م، بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول يناير/جانفي١٩٩٨م على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في ٢٠٠٧م.

**١/٥: أسس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تتوافر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة ركائز أو أسس نذكر منها:

١- توفر الإرادة السياسية: حيث أن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية، وملوكها، ووزراء خارجيتها[١] .

٢- وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث يوجد شرطين للانضمام إلى المنطقة، أحدهما المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية،

(١) فاضل كمال، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية، على الموقع www.islamonline.net (05/06/2006)

والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي[١].

٣- تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك.

٤- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارية العربية.

٥- إرساء المنظمة العالمية للتجارة لقواعد جديدة تساعد على التكامل الاقتصادي العربي، تتضمن وبصورة حتمية انفتاح الحدود العربية فيما بينها، وذلك بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**٢/٥:البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة:** يعتبر وجود هذا البرنامج ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة، وخاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وحددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من أول يناير/ جانفي١٩٩٨م، وتنتهي في٢٠٠٧/١٢/٣١م، حيث يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية١٠% سنويا، وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات ورغبة من الدول العربية بالإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناءًا على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر الذي عقد في عمان سنة٢٠٠١م، وبعد ذلك أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلا على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع عام٢٠٠٥م، ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر عامي٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م تبلغ٢٠ % في كل عام[٢] .

**٣/٥:عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** رغم توفر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تخل من المعوقات التي نلخصها فيما يلي[٣]:

١-غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف.

٢-عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية(البينية)، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة، وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانياتها.

٣-عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدًا دقيقًا، مما يؤدي إلى التلاعب.

٤-تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٩٩

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢م، ص١٨٩-١٩٠

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص٢١٦

تطبيقها.

٤/٥: **انضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** : لقد حرصت الدول العربية على الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج التنفيذي، أي منذ سنة١٩٩٨م, ويعود ذلك إلى العوامل التالية(١):

١-الرغبة في الانضمام إلى تكامل إقليمي عربي يحفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

٢-منذ السنة الأولى للانضمام يسهل على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء الأخرى، حيث أن الدولة التي تتأخر بالانضمام حتى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

٣-منذ البداية الاستفادة من السوق الواسعة للدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بنسبة ١٠% سنويا على المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي.

٤-الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتطلب إيداع الدول الراغبة في الانضمام لهيكل تعريفاتها الجمركية المطبق في نهاية سنة١٩٩٧م، لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي يتم على أساسه تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وإيداع التوجيهات الرسمية الصادرة إلى المنافذ الجمركية بالدولة لتطبيق هذا التخفيض التدريجي(٢).

وقد بلغ عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام واحد من بدء البرنامج التنفيذي أربعة عشر دولة عربية(٣) (٢٧) هي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، الجزائر، المغرب"، مما يعكس الجدية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة

---

(١) صلاح الدين حسين السيسي، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب، مصر، ٢٠٠٣م، ص٩٥

(٢) الجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م، ص١٠٨

(٣) لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩م، ص١٧٣

وإدراك أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع سنة٢٠٠٥م، فوصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشر دولة عربية بعد انضمام كل من السودان، فلسطين، واليمن(١).

**ثالثا: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي**

إن الواقع الاقتصادي العربي باختلاف هياكلها الإنتاجية وعدم توافر هياكل للإنتاج ملائمة للتكامل وانخفاض نسبة التجارة العربية البينية، وما يعني ذلك من انخفاض الأهمية النسبية التي تحظى بها التجارة العربية البينية في التأثير على معدل نمو الناتج وهيكل تكوينه، ومن ثم فإن عدم علاج وتذليل تلك الصعوبات، والتي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مما استلزم دفع الدول العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، مما أدى إلى استغلال الدول المتقدمة لهذه الفرصة الثمينة لتحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، وتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة قدمت السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورو عربية كبديل آخر واتخاذ خطوات منها:

**١: السوق الشرق الأوسطية وأهدافها:**

**١/١-نشأة** السوق **الشرق الأوسطية وأهدافها**

لقد تركت حرب الخليج الثانية أثرها على المنطقة العربية، وبانتهاء الحرب الباردة، نتج عنها تداعيات اقتصادية، مما نتج عنها انعقاد مؤتمر مدريد لسلام الشرق الأوسط١٩٩١م، وما تلاه من اتفاق أوسلو بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر١٩٩٣م، والمسمى إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الذي شكل منعطفا خطيرًا أثار السلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك في مرحلة دقيقة من التاريخ العربي المعاصر تشهد فيه العلاقات الاقتصادية العربية تعثرًا وضعفًا كبيرًا(٢) ومن هذا المنطلق تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي، ومنتدى دافوس الاقتصادي السويسري، وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات، أولها مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر١٩٩٤م، والثاني في عمان عاصمة الأردن في

(١) لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥م، ص١٤٤

(٢) إبراهيم كروان، "المعضلات العربية في التسعينات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد١١٧، يونيو/جوان ١٩٩٦م، ص١٠.

عام١٩٩٥م، ثم الثالث في القاهرة عام١٩٩٦م، ومؤتمر الدوحة في قطر عام١٩٩٧م، والتي يلفت الانتباه إلى وجود محاولات جادة لتمزيق الوطن العربي وتغيير خريطته ومسح هويته التي استقرت في وجدان العرب منذ أمد بعيد، فلاقى معارضة كثيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية، وأعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام(١).

وكان من أهداف مشروع السوق الشرق الأوسطية إلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه زمام الأمور والسيطرة على المنطقة بالهيمنة عليها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. كما هدف مشروع للسوق الشرق أوسطية إلى الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية العربية وإنهاء أي تجمع قائم على أساس العروبة.

**٢/١-الموقف العربي من مشروع السوق الشرق أوسطية**

لقد أثار مشروع السوق الشرق الأوسطية جدلاً واسعا حول أثاره على مستقبل التعاون العربي ومدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية والتطور من عدمه، وخرجت الآراء المتباينة بين:

-فريق يرى أن التمادي في تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدي إلى القضاء على النظام العربي، والذي ظل قائما حتى الآن، رغم عثراته العديدة ونقاط ضعفه، وذوبان الهوية العربية لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية والفارسية والتركية بالإضافة إلى الهوية العربية الراهنة(٢).

-وفريق آخر يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم والشرق أوسطية وتحقيق نوع من التكامل في هذا الإطار. ومع وجود هذا التباين في التقدير، وجاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطًا عريضة تحسم هذا التباين، وتضمن موقف الجامعة العناصر التالية(٣).

أ-لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام، قبل انتهاء الأسباب التي دعت إليها، وذلك حماية لمصالح الدول العربية ووسيلة لاستعادة حقوقها.

ب- لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل حيث ستتعامل كل دولة

(١) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص٢٢٢

(٢) أسامة المجدوب، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٣٥

(٣) أسامة المجدوب، العولمة و الإقليمية، مرجع سابق، ص١٣٦

عربية معها وفقًا لمعايير المصلحة الوطنية.

ج- إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل والعادل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

د- الدول العربية دولاً ذات سيادة تختار كل منها وبكل حرية حجم وشكل العلاقة التي تربطها بإسرائيل.

ه- أن السوق الشرق أوسطية لن تكون على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسًا قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شتى المجالات عربية معها وفقًا لمعايير المصلحة الوطنية.

**٣-تحديات السوق الشرق أوسطية:**

هناك تحديات وصعوبات تطرحها السوق الشرق أوسطية نلخصها في ثلاث جوانب:

- **التحديات السياسية**(١):

- تغيير الأولويات، وفرض أسبقية الجانب الاقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتي نتاجًا للتسوية، الأمر الذي يهدد العملية السلمية، وتجريد الجانب العربي من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، وزيادة الضغوط على كل من سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لصالح إسرائيل.
- إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي يستبعد كليا خمس دول عربية وهي: السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا وجزر القمر. أما استبعاد ليبيا والعراق وإيران فقد جاء مؤقتا ولأسباب سياسية. وجرى ضم إسرائيل، وإلحاق تركيا بالمنطقة.
- ويشمل مشروع السوق الشرق أوسطية، تهديدا خطيرًا لوحدة الهوية العربية، ويستهدف الانقسام والشرذمة بين دوله من خلال انقطاع أجزاء منه، وضمها إلى تجمعات أخرى في الوقت الذي يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التكامل الشرق الأوسطية الجديد.
- إضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب الأمم المتحدة، رغم كونها الإطار الرئيسي والآلية الأساسية للتعاون الدولي،

(١) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط٢، مرجع سابق، ص٢٣٠

الأمر الذي ينعكس سلبا على الموقف العربي ويخل بميزان القوى الإقليمي بشدة لصالح.

- زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع عبر إقحام القطاع الخاص العربي ليلعب دورا يتجاوز الجانب الاقتصادي. ومحاولة توظيفه تحت شعار الشراكة الجديدة من خلال إقحامه المبكر في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلي لغرض التطبيع الواقعي وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تسهم في توسيع قاعدة القبول العربي بإسرائيل، قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية، وإضعاف موقف الأطراف العربية المباشرة في عملية السلام للتأثير عليها.

**المخاطر الاقتصادية:** ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعادة توزيع موارد المنطقة العربية وفرض الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ وآليات التعاون الاقتصادي المقترح.
- دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها وفي ظروف تتيح لها بلوغ مركز متميز على حساب العرب، حيث يمكنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال.
- فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي يفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث يتم فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية
- في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة، إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم منها، نتيجة لامتداداتها المالية والسياسية في الأسواق العالمية(١).
- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياستها الاقتصادية وفقًا للنموذج الغربي والإسرائيلي، دون مراعاة لظروف الدول العربية.

**التحديات المؤسسية:** ونلخصها فيما يلي:

تثير المؤسسات التي أنشأتها قمة الدار البيضاء، لتكون إطار للتعاون للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مخاوف كبيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها والبنى المؤسسية القائمة للتعاون الاقتصادي العربي كالجامعة العربية وأجهزتها ومؤسساتها، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

---

(١) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٢٢٤-٢٢٥

**٢-الشراكة الأورومتوسطية:**

**١/٢: نشأة الشراكة الأورومتوسطية(١)**

لقد شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في يونيو/ جوان١٩٩٢م، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط – تماما كالشرق الأوسط – تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في "كورفرو" باليونان في يوليه/ جويلية١٩٩٤م، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطية وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في "أيس" بألمانيا خلال ديسمبر١٩٩٤م، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية خلال اليومين٢٧-٢٨ نوفمبر١٩٩٥م، حيث شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا، لأسباب سياسية، كما شاركت فيه كل من تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل,

وفي ختام أعمال المؤتمر صدر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية، والقضايا الإنسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.

**٢/٢:أهداف الشراكة الأورومتوسطية:**

جاء إعلان برشلونة بمجموعة من الأهداف للشراكة الأورومتوسطية والتي نلخصها فيما يلي(٢):

- محاولة جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم

---

(١) نجيب عيسى، "التحديات الاقتصادية التسوية واستراتيجيات المواجهة"، في مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد١٥، السنة٥، ربيع١٩٩٥م، ص١٠

(٢) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٢٣٧-٢٣٨

والاستقرار والازدهار.

- ترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- القيام بتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.
- السعي إلي تقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورو متوسطية(١).

إضافة إلى الأهداف السابقة يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لم يعلن عنها، وتتمثل أساسا فيما يلي: (٢).

- توفير سوق أوسع لصادراته، وزيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط.
- مقاومة ومحاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

**٣/٢: تحديات الشراكة الأورومتوسطية:**

يحمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية في طياته تحديات عديدة أمام التكامل الاقتصادي العربي وفيما يلي أهمها:

– تعتبر الشراكة الأورومتوسطية شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق العربية على المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح أسواق الأوروبية على المنتجات العربية، خاصة وأن أحد أهداف الاتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية(٣).

وقد واجهت الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، وهي منافسة غير متكافئة، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، كما يؤدي فتح الأسواق العربية

---

(١) سليمان لمنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط٢، مرجع سابق، ص٢٤٣

(٢) مفيد شهاب، كلمة افتتاحية في ندوة "ما بعد برشلونة" حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية–المتوسطية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١–٢ سبتمبر١٩٩٢م

(3) Barto Nicolas, L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords Euro-méditérranéens, Août 2004, http://isometric.free.fr (04/07/05).

أمام المنتجات الأوروبية إلى اختلال الموازين التجارية للدول العربية.

– كما أدي انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات العربية من الإتحاد الأوروبي، إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

ويتضح لنا أن الإتحاد الأوروبي يكيل بمكيالين، فالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الإتحاد الأوروبي من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية، أما بالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية إليه فيضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي(١):

إن محاولة هيكلة اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية وفقا لمتطلبات الشراكة، يقتضي جهدا كبيرا ومستمرا مما يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام إلى التكامل الاقتصادي العربي(٢).

## المبحث الثاني

## آليات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

إن الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتكامل الاقتصادي تدل على أن هناك مقومات خاصة تتمتع بها الدول العربية بالإمكان استغلالها لتزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي، لكن في المقابل توجد عوامل تسهم في عرقلة مسيرة هذا التكامل، وللوقوف على هذه المقومات سنورد في البداية مقومات النجاح ثم نعرج على مقومات الفشل لهذه التجربة وذلك من اجل الوصول إلى الآلية التي يمكن أن تسهم في تطوير التكامل الاقتصادي واستفادة الدول العربية منه.

### أولا: أهمية التكامل الاقتصادي للدول العربية

رغم إن الوطن العربي قد سبق أوربا في التكوينات الرسمية، إلا أن شعوب الدول العربية لم تصل إلى المرحلة التي بلغتها الدول الأوربية، حيث انضمت دول أوربية للإتحاد

---

(١) صالح صالحي، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد٢، ٢٠٠٣م، ص٣

(٢) عبد المجيد رشيد محمد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد١٩٧٨م، ص٢١٨

الأوربي الذي لم يتأسس إلا في عام ١٩٥٧م، أي بعد ١٢سنه من تكوين جامعة الدول العربية وان تكوين الاتحاد الأوربي نجح في تحقيق أهدافه رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية والثقافية وأصبحت أوربا الكتلة الاقتصادية الأولى في العالم(١).

تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تتضمن تدعيم العمل المشترك وتسهيل التبادل التجاري وإبعاد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية(٢).

**ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي**

تبين الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتكامل الاقتصادي أن هناك مقومات خاصة تتمتع به الدول العربية بالإمكان استغلالها لتزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي، لكن في المقابل توجد عوامل تسهم في عرقلة مسيرة هذا التكامل، وللوقوف على هذه المقومات سنورد في البداية مقومات النجاح ثم نعرج على مقومات الفشل لهذه التجربة وذلك من اجل الوصول إلى الآلية التي يمكن أن تسهم في تطوير التكامل الاقتصادي واستفادة الدول العربية منه(٣).

**١/١ : مقومات النجاح**

تتوافر مقومات نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وهي اللغة والجنس والقومية ووحدة التاريخ والقيم ووحدة البيئة والمواقع الجغرافية وهذه المقومات تعد الأساس في النجاح، إلا أن هناك مقومات رئيسة منها ما يأتي: (٤).

أ- توفر الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والثروات الحيوانية والبترولية.

ب- توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة العوائد البترولية التي تتواجد غالباً في الدول العربية، وتقدر هذه الأموال حالياً بأكبر من ٩٥٠ مليار دولار.

---

(١) عبد الحسين زلزلة، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥م، ص١٤٣

(٢) أرقام وإحصاءات تعكس وضعاً اقتصادياً ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والإستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية والانترنت، ص١

(٣) سمير المقدسي، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ص.٧

(٤) رضا صاحب أبو حمد، حميد جبار، ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، التحديات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ع١، ١ت، ٢٠٠٤، ص٣٦

ج- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي حيث يقدر عدد سكان الوطن العربي بـــأكثر من ٢٥٠ مليون نسمة.

د- اتساع السوق في الوطن العربي ليتضمن أكثر من ٢٥٠مليون مستهلك.

هـــ-الموقع الاستراتيجي الذي يمتاز به الوطن العربي من الناحية الاقتصادية.

ولاشك أن هذه الآليات إذا ما توافرت كانت ستسهم في اتساع دائرة التكامل الاقتـــــصادي بـــين الدول العربية التي تشترك بهذه المميزات، وان تأثير التكامل الاقتصادي على هذه الـــدول العربية من شأنه أن يسهم في: (١).

١-دفع مستوى الطاقة الاستهلاكية كون التكامل يخلق سوقاً واسعاً.

٢-يرفع التكامل الاقتصادي من كفاءة سوق العمل.

٣-يهيئ التكامل الاقتصادي بيئة تفاؤلية تجذب المستثمرين.

**٢/١ : اسباب الفشل**

وعلى الرغم من المقومات السابقة الذكر والتي يمكن أن تسهم في تفعيـــل دور التكامـــــل الاقتصادي، إلا أن عدنان شومان يرى أن هناك أسباب قد تسهم في فشل مثـــل هـــذا التكامـــل الاقتصادي العربي ومنه: (٢).

**أ-العوامل الداخلية**

تتضمن معوقات فنية وأخرى بنيوية تتعلق بمدى قدرة المداخل التي اعتمدت للوصول إلـــى النتائج المرجوة من هنا جاء إخفاق الاتفاقيات والمواثيق في تحقيق أهدافها لأنها افتقـــدت صـــفة الشمولية والإلزام أما البنيوية فترتبط بالخصائص الرئيسة لكل بلد .والتي تشمل البنى الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تميز كل بلد عربي عن الآخر. وتعد هذه المقومـــات البنيويـــة أكثـــر صعوبة وتعقيداً لأنها تتعلق بالقوى الأساسية الفاعلة في صنع القرار.

**ب-العوامل الخارجية**

يأتي في مقدمتها الاستعمار الغربي في الماضي، ثم الاستعمار الجديد الغربي الأمريكـــــي حالياً والذي عمل ويعمل على تكريس التجزئة وتعزيز النزعة القطرية الجديدة كما يمكننا أن نعد

---

(١) رضا صاحب أبو حمد، مرجع سابق، ص٣٦

(٢) عدنان شوكت شومان، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية الدولية، المستقبل العربي، العدد٢٣٤- ٨، بيروت، ١٩٩٨م، ص٧١

كل محاولات الغرب والدول الأوربية لخلق نظام شرق أوسطي أو متوسطي بأنها تصب في الاتجاه نفسه وهو إضعاف العمل الاقتصادي العربي المشترك وتكريس التبعية للغرب.

ومجمل هذه العوامل الداخلية والخارجية، والتي عرقلت نجاح تجربة التكامل الاقتصادي العربي ومازالت تؤدي دورها إلي الآن، في الوقت الذي نجح فيه الاتحاد الأوربي في استكمال والى حد كبير شروط ذلك التكامل الاقتصادي رغم بدء العمل بالتجربتين معاً.

وإذا تساءلنا عن الأسباب الحقيقية التي تفسر عدم تنفيذ قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك نجد أن هناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي تفسر ذلك.

فمن الناحية السياسية فالعلاقات بين الدول العربية إما متباينة أو متوترة وذلك نتيجة التشبث بالسيادة النظرية والأخذ بمبدأ الحرية الفردية حتى على مستوى المنظمة أو على مستوى السلطة النظرية والارتباطات والضغوط الخارجية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن ذلك يتضح من تباين النظم الاقتصادية في المنطقة العربية وفى مستويات الدخل والنمو الصناعي وتباين القيود المفروضة على التبادل التجاري والنقد وأنماط التجارة الدولية.

وقد أجمل أحد الخبراء هذه المعوقات بأمور كثيرة لا تبدو لأول وهلة اقتصادية ولكنها في الواقع أساس كل عمل وهى الفردية والنظرية وغياب الديمقراطية وتفشى الأمية الاجتماعية والسياسية وعدم الالتزام بما يتفق عليه من اتفاقيات أو يتخذ من قرارات وفى التباين الأيدلوجي والسياسة الخارجية وفى النهاية ضعف أجهزة العمل العربي نفسها(١).

ويري الباحث أن هناك في الأعماق صراع بين أرباب العمل الأقوياء ممن لهم مصلحة التوسيع في السوق لتصريف منتجاتهم وتوسيع تجارتهم وبين من هم أقل منهم قوة في أقطار أخرى وبالتالي يأتي تخوفهم من المشاركة في علاقة يحسبونها غير متكافئة ولصالح الأقوى على

(١) عبد الستار عبد الحميد سالم، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة مايو ٢٠٠٨م

حساب مصالحهم الذاتية، وما يترتب على ذلك من تأثير فعلى من جانب أولئك أو هؤلاء على متخذي القرارات السياسية والاقتصادية في أقطارهم.

كذلك طبيعة الهيكل الاقتصادي العربي المرتكز في بعض أقطاره على سلعه واحده هي النفط المستخرج والمصدر إلى الخارج وما رافق ذلك من امتيازات وضغوط من قبل الشركات الرأسمالية ومنها الشركات الأجنبية قد ساعد على استنزاف المزيد من الفائض الاقتصادي المتحقق من هذا المورد وترحيله للخارج وعمقت من تبعية كل قطر عربي للسوق الرأسمالية حيث صار تكامل التبعية هو السائد بدلاً من تكامل التكافؤ النسبي المنشود عربياً.

**الخاتمة:**

تمثل التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام آفاق تسعى إليها هذه الدول، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف لما يحقق هذا التكامل من مزايا اقتصادية تؤدي إلى بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجل التنمية خاصة بهدف تحقيق النتائج معتبرة أهداف اقتصادية كبيرة للدول المتجهة نحو تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وقد استغلت الدول المتقدمة فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، وفي تحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروعربية كبديل آخر.

فأصبح التكامل والتعاون الإقليمي السمة الغالبة على تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، والتكامل هو مسألة ذات تاريخ طويل وليس حديث العهد، حيث أدركت الدول العربية أهميته عن طريق إنشاء المنظمة القومية للتكامل الاقتصادي العربي والمتمثلة في

جامعة الدول العربية في النصف الثاني من الأربعينات، وكذلك تجارب الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي.

ويمكننا القول بأن تجربة العمل العربي ذات ديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على تأسيسه من عام١٩٨١م، وحتى اليوم.

**أولاً: الاستنتاجات**

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال ما طرحته الدراسة لآليات التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

١- بالرغم من كون التكامل الاقتصادي جذوره قديمه إلا أنه لم يتم تفعيله بشكل سريع وخطوات جادة، حيث لا يزال أمام الدول العربية الشوط الأكبر في نجاح هذا التكامل .وإذا توصل التكامل الاقتصادي إلي صفة لتكتل لكان اتساع السوق نتيجة الحتمية، إلا أنه لم يتم تفعيله بشكل سريع وخطوات جادة، حيث لا يزال أمام الدول العربية شوط كبير في نجاح هذا التكامل الاقتصادي.

٢-رغم توافر المقومات البشرية والمادية في الدول العربية إلا أن ذلك لم ينتقل بشكل كبير من اجل إشباع دائرة التكامل الاقتصادي.

٣-إن التكامل الاقتصادي في الدول العربية يعد أداة رئيسة في دمج العلاقات الاقتصادية العربية بعضها مع البعض الآخر وذلك من اجل الحفاظ على ثرواتها الطبيعية ومنع سيطرت الدول الأوربية على ثرواتها الطبيعية.

٤-واجه التكامل الاقتصادي العربي بعض المعوقات الداخلية والخارجية التي أدت إلى عرقلة إقامة التكامل الاقتصادي.

٥-ساهمت المشروعات العربية المشتركة في تطوير الإنتاج العربي في المجالات التي عمل في إطارها، لما قامت بتوظيف استثماراتها في إنشاء مشروعات.

٦-إن المشروعات القائمة في الوطن العربي لاتزال دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة في الوطن العربي.

٧-يهدف التكامل إلى النهوض بالاقتصاد العربي وخاصة في مجال الاستثمار والأنشطة الاستثمارية وخاصة التي أقرت في مجلس الوحدة الاقتصادية

**ثانياً: التوصيات**

إلا أن الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي العربي لم تجسد على أرض الواقع على أكمل وجه لذلك اقترحنا التوصيات التالية:

١-العمل على نجاح منظمة التجارة العربية الحرة وإعطائها أهمية خاصة للظروف التي رافقت انطلاقها وخاصة تفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز مواقف النظام التجاري العالمي باعتباره الأساس في التكامل بين الدول العربية.

٢-تغلب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية،

٣-تفعيل أنشاء السوق العربية المشتركة وذلك من اجل بناء القدرات التكنولوجية وتوفير القدرات البشرية.

٤-إزالة جميع المعوقات والإجراءات التي تحد من أفاق التكامل وذلك بالقضاء على الفساد الإداري وكذلك إزالة جميع الخلافات السياسية التي حدثت في بعض الدول العربية وذلك من اجل تفعيل التعاون الاقتصادي العربي.

٥-العمل على إبرام اتفاقيات جديدة بين الدول العربية تشمل التكامل بينها وعلى أسس تتفق عليها الدول العربية ويكون شعارها المصلحة العامة للجميع والتعاون العربي

٦-تحقيق أفضل العلاقات الاقتصادية للدول الداخلة في التكتل بما يؤدي إلى استثمار أفضل وامثل للموارد وتحسين مستوى الأداء في الدول الداخلة في التكتل بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية لجميع هذه الدول.

**المصادر والمراجع:**

**أولاً: المصادر العربية**


١) المعجم اللغوي الوجيز – حرف الميم– الهيئة العامة للمطابع الأميرية – القاهرة–١٩٨٩م

٢) محمد لبيب أشقر، تعريف التعاون والتكامل الوحدة الاقتصادية العربية وتجاربها – مركز دراسات الوحدة العربية – الجزء الأول، بيروت أيار مايو سنة١٩٨٦م

٣) فالح حسن علوان الجبوري، المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٣م.

٤) عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٠ م.

٥) منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٩١م.

٦) رضا صاحب أبو حمد، حميد جبار، ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، التحديات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ع، ١ت، ٢٠٠٤.

٧) محمد محمود الإمام – التكامل الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق – معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية –دار المعارف، ٢٠٠٠

٨) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – تونس١٩٨٥م،

٩) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو١٩٨٦م

١٠) الشاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، عمان، . مايو١٩٩٦م

١١) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط، 2مكتبة مدبولي، القاهرة،، ٢٠٠٤

١٢) المرسي السيد حجازي، "تقويم السوق العربية المشتركة"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٣٤ –٣٥، السنة الثالثة عشر، صيف٢٠٠٥م

١٣) صلاح الدين حسين السيسي، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب، مصر، ٢٠٠٣م

١٤) الجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م

١٥) إبراهيم كروان، "المعضلات العربية في التسعينات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد١١٧، يونيو/جوان ١٩٩٦م

١٦) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة،

١٧) أسامة المجدوب، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ٢٠٠٠م

١٨) نجيب عيسى، "التحديات الاقتصادية التسوية واستراتيجيات المواجهة"، في مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد١٥، السنة٥، ربيع١٩٩٥م

١٩) مفيد شهاب، كلمة افتتاحية في ندوة "ما بعد برشلونة" حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية–المتوسطية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١–٢ سبتمبر١٩٩٢م

٢٠) صالح صالحي، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد٢، ٢٠٠٣م

٢١) عبد المجيد رشيد محمد التكريتي، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد١٩٧٨م

٢٢) أرقام وإحصاءات تعكس وضعاً اقتصادياً ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والإستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية والانترنت

٢٣) عبد الحسين زلزلة، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥م

٢٤) سمير المقدسي، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨

٢٥) رضا صاحب أبو حمد، حميد جبار، ظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، التحديات والخيارات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ع١، ١ت، ٢٠٠٤

٢٦) عدنان شوكت شومان، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية الدولية، المستقبل العربي، العدد٢٣٤ــ ٨، بيروت، ١٩٩٨م

٢٧) عبد الستار عبد الحميد سالم، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة مايو٢٠٠٨م

**ثانياً: التقارير**

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٩٣م.

٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠م

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢م

٤) لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩م

٥) لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥م

**ثالثاً: المواقع الالكترونية**

١) مصطفى العبدالله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت www.rezgar.com/m.asp

٢) فاضل كمال، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية، على الموقع(05/06/2006) www.islamonline.net :

**رابعاً: المصادر الاجنبية**

1) Bela blassa , the theory of Economic integration , Richard , D.lrwin . Homewood ,1961, p.1

2) Barto Nicolas, L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords Euro-méditérranéens, Août 2004, http://isometric.free.fr (04/07/05).

3) Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, "zone arabe de

libre échange", mai 2003, http://www.medea.be/index.html. (le 25/01/2005)

4) Bela Balassa. )(1 The Theory of Economic Integration Gruin Slries In Economics Henroweed Richart. Junin. ,1961

5) Faycal Lakhova " Past and Presedent of Arab Economic Integrtion Analysis and Evolution of the Instititions the Achievement and the Shortcomonys Apaper priesental to Cairo Egypt : June 4- 6- 1993 P.7

6) Thierry de Galard, les Nouvelles regles uniformes de la chamber de commerce international relatives aux garanties sur demande 1992 RDAI, No6, 1993 p. 759. -

**First: Arabic sources**

1) The Concise Linguistic Dictionary – Letter M – General Authority for Amiri Press – Cairo – 1989

2) Muhammad Labib Ashqar, Definition of Cooperation and Integration: Arab Economic Unity and its Experiences – Center for Arab Unity Studies – Part One, Beirut, May 1986

3) Faleh Hassan Alwan Al-Jubouri, Joint Arab Projects and Their Role in Arab Economic Integration, Master's Thesis, University of Baghdad, 1983

4) Abdul Hamid Al-Ibrahimi, Dimensions of Arab Economic Integration and Future Prospects, Arab Unity Studies, 1st ed., 1980

5) Mansour Al-Rawi, Economic Integration: A Theoretical and Applied Study of Economic Integration in the World and the Arab World, Baghdad, Dar Al-Hurriyah for Printing and Publishing, 1991

6) Reda Saheb Abu Hamad, Hamid Jabbar, The Phenomenon of Globalization and Arab Economic Integration: Challenges and Options, Al-Ghari Journal of Economic Sciences, University of Kufa, Issue 1, 2004.

7) Muhammad Mahmoud Al-Imam - Arab Economic Integration between Theory and Practice - Institute of Arab Research and Studies - League of Arab States - Dar Al-Maaref, 2000

8) Collection of Treaties and Agreements – General Secretariat of the League of Arab States – Tunis, 1985

9) Muhammad Labib Shuqair, Arab Economic Unity: Its Experiences and Prospects, Part One, Center for Arab Unity Studies, Beirut, May 1986

10) Al-Shadhili Al-Ayari, The Private Sector and the Future of Joint Arab Cooperation, Arab Thought Forum, Amman, . May 1996

11) Suleiman Al-Mandhari, The Arab Common Market in the Era of Globalization, 2nd ed., Madbouly Library, Cairo, 2004

12) Al-Mursi Al-Sayyid Hijazi, "Evaluation of the Arab Common Market," in the Journal of Arab Economic Research, Issues 34-35, Thirteenth Year, Summer 2005

13) Salah Al-Din Hussein Al-Sisi, The European Union, The Arab Common Market: Reality and Ambition, Alam Al-Kitab, Egypt, 2003

14) Al-Jawzi Fatiha, The Greater Arab Free Trade Area as an Introduction to Arab Economic Integration in the Light of Globalization, Master's Thesis, Money and Finance, University of Algiers, 2006

15) Ibrahim Karawan, "Arab Dilemmas in the 1990s," in the Journal of International Politics, Issue 117, June 1996

16) Ikram Abdel Rahim, Future Challenges for the Arab Economic Bloc, Madbouly Library, Cairo

17) Osama Al-Majdoub, Globalization and Regional, Dar Al-Masryia Al-Lubnaniyya, Cairo, 2000

18) Najib Issa, "Economic Challenges: Settlement and Confrontation Strategies," in the Journal of the Future of the Islamic World, Issue 15, Year 5, Spring 1995

19) Mufid Shehab, Opening Address at the "Post-Barcelona" Symposium on Formulating a Common Arab Vision for the Euro-Mediterranean Partnership, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, September 1-2, 1992

20) Saleh Salhi, "Future Challenges for the Maghreb Economies in the Field of Partnership with the European Union," in the Journal of Economics and Management Sciences, University of Setif, Issue 2, 2003

21) Abdul Majeed Rashid Muhammad Al-Tikriti, Economic Integration with a Special Study on Arab Economic Integration, Dar Al-Resalah for Printing and Publishing, Baghdad, 1978

22) Figures and Statistics Reflecting an Economic Situation Resulting from a Defect in Arab Economic Relations, Arab East Center for Urban and Strategic Studies, available On the World Wide Web and the Internet

23) Abdul Hussein Zalzala, Studies in Arab Economic Development and Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1985

24) Samir Al-Maqdisi, Arab Economic Integration: Reality and Prospects, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998

25) Reda Saheb Abu Hamad, Hamid Jabbar, The Phenomenon of Globalization and Arab Economic Integration: Challenges and Options, Al-Ghari Journal of Economic Sciences, University of Kufa, Issue 1, 1st edition, 2004

26) Adnan Shawkat Shoman, Joint Arab Economic Action and Regional and International Challenges, Al-Mustaqbal Al-Arabi, Issue 234-8, Beirut, 1998

27) Abdul Sattar Abdul Hamid Salem, Faculty of Law, Zagazig University, Contemporary Egypt Magazine, Cairo, May 2008

**Second: Reports**

1) Unified Arab Economic Report, General Secretariat of the League of Arab States, Cairo, 2000.

2) Unified Arab Economic Report, 2002.

3) Unified Arab Economic Report, 1999.

4) Unified Arab Economic Report, 2005.

**Third: Websites**

1) Mustafa Al-Abdullah Al-Kafri, The Greater Arab Free Trade Area, available on the Internet: www.rezgar.com/m.asp

2) Fadel Kamal, The Suitability of the Greater Arab Free Trade Area to the Circumstances of Arab Countries, available on the website: www.islamonline.net (05/06/2006).